ملخص رسالة الماجستير
الأسس المبدئية والمنظومة المؤسسية والإجرائية
للتنمية الشاملة المستدامة في الاقتصاد الإسلامي

نوقشت بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير (الجزائر- سطيف) سنة ١٤٣٣ هـ/٢٠١٢ م، منحت لها علامة ٢٠/١٦.
إعداد الطالبة: فضيلة رحموني،
إشراف الأستاذ الدكتور: صالح صالحي.

إن العالم بما فيه دولنا الإسلامية أبعد ما يكون عن نموذج التنمية المستدامة، نظرا للمشاكل والأزمات التي يعاني منها على جميع الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية. وأرجع السبب الرئيسي لهذه الأزمات إلى اعتماد الدول الإسلامية على مناهج تنموية كانت بفعل ما تقوم عليه من مذاهب وأنظمة تعكس بدرجة كبيرة ايديولوجيات واضعيها ومدفوعة بتحقيق مصالحهم.

لذلك حاولنا في هذا البحث تسليط الضوء على المنهج التنموي الإسلامي، من خلال الإجابة على الإشكالية التالية:

ما هي الأسس المبدئية والمنظومة المؤسسية والإجرائية للتنمية الشاملة المستدامة في الاقتصادي الإسلامي؟

كما هَدَفْنَا من وراء البحث في هذا الموضوع إلى التأكيد على قدرة هذا المنهج على حماية الأمة من كل أشكال الاستعمار والتغريب والتشويه، وكفاءته في تحقيق التنمية الشاملة المستدامة، من خلال ما يستند عليه من أسس وما يعتمد عليه من مؤسسات وما يتخذ في إطاره من إجراءات.

وقد اعتمدنا في معالجة هذا الموضوع على المنهج الوصفي التحليلي بالدرجة الأولى، من خلال جمع المعلومات وأحيانا بيانات وإحصائيات من مختلف المراجع المرتبطة بالموضوع أو أحد أجزائه، ثم تحليلها بالشكل الذي يخدم إشكاليات البحث.كما اعتمدنا على المنهج المقارن بين ما هو موجود في الفكر الوضعي وما يطرحه الفكر الإسلامي، بهدف إبراز خصوصيته وتفوقه.

وارتأينا تقسيم البحث إلى المحاور التالية:

مقدمة عامة لإعطاء نظرة شاملة وتوضيح الإطار العام للموضوع وخلفياته، وأهميته والهدف والدافع من وراء البحث فيه.

فصل أول كمدخل للموضوع، وقسم بدوره إلى مبحثين: تعرض الأول لرصد أهم المراحل التي مر بها مفهوم التنمية والتي كان مفهوم التنمية المستدامة آخر ما توصل إليه الفكر التنموي، كما تعرض الثاني إلى أهم التحديات التي تقف أمام تجسيد هذا المفهوم في الواقع، وتتمثل في الأزمات الكبرى الثلاث (الأزمة الاقتصادية الحالية، أزمة الفقر والجوع، الأزمة البيئية)، بالإضافة إلى توضيح ارتباط هذه الأزمات بالاقتصاد الرأسمالي. وهذا لتبرير اتجاهنا نحو طرح بديل لمذهب مليء بالتناقضات والانحرافات ونظام كان السبب الأول في إحداث الأزمات.

أما الفصل الثاني فحاولنا من خلاله تحديد مفهوم وأبعاد وأهداف التنمية في المنهج الإسلامي، وعلاقتها بالمفهوم الحديث للتنمية المستدامة، كما بدأنا بطرح البديل الإسلامي من خلال توضيح أهم الأسس التي يقوم عليها، لتحقيق تنمية اقتصادية واستدامة بيئية وعدالة اجتماعية.

وفي الفصل الثالث حاولنا إبراز أهم وظائف وأدوار المؤسسات المكلفة بالقيام بالعمل التنموي وفقا للمنهج الإسلامي والتي تبرز خصوصيته، حيث قسمناه إلى ثلاث مباحث: تناول الأول كل من الدولة، مؤسسة الحسبة ومؤسسة الزكاة، في حين تعرض الثاني إلى مؤسسات أخرى شريكة للدولة ومكملة لأدوارها ووظائفها، ويتعلق الأمر بالقطاع الخاص والقطاع الثالث وعلى رأسه مؤسسة الوقف، كما خصص الأخير لمؤسسات أخرى ذات دور رئيسي في عملية التنمية الشاملة المستدامة، وهي المؤسسات المالية الإسلامية (مصارف، شركات تأمين) والمؤسسات التعليمية والبحثية، المؤسسات الإعلامية وأخيرا المؤسسة المسجدية.

في حين خصص الفصل الرابع للبحث في المنظومة الإجرائية للتنمية الشاملة المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، تطرقنا فيه إلى أهم أجزاء هذه المنظومة، والمتمثلة في السياسة النقدية والمالية، حيث حاولنا توضيح مختلف الإجراءات والأدوات التي يمكن استخدامها في إطار هاتين السياستين لتحقيق أهداف التنمية الشاملة المستدامة، والمتوافقة مع مبادئ وأصول وضوابط المذهب الاقتصادي الإسلامي.

وفي الأخير الخاتمة لعرض أهم النتائج التي تم التوصل إليها، وهي باختصار:

١. التنمية في الفكر الإسلامي هي تنمية شاملة لكل جوانب الحياة الإنسانية المادية والمعنوية، بشكل متوازن ومتكامل، هدفها تحقيق الحياة الطيبة والكريمة للإنسان وتنمية قدراته ومحيطه

كي يكون قادرا على القيام بعبء هذه العملية، والتي ترتقي في الإسلام إلى مرتبة العمل التعبدي، وهي في نفس الوقت تنمية متواصلة مستدامة تواصل الوجود الإنساني في هذا الكون وتواصل واجب عبادة الإنسان لربه سبحانه وتعالى، وهذا المفهوم تأكد في الأهداف النهائية التي تسعى لتحقيقها (حفظ الدين، حفظ النفس، حفظ العقل، حفظ النسل، حفظ المال) التي تتميز كذلك بالشمول والتكامل والاستدامة.

٢. وبالتالي المفهوم الإسلامي للتنمية الشاملة المستدامة أشمل من المفهوم المعاصر لها، كما أنه الأسبق في التنظير لأبعادها وفي التجسيد لمضمونه من المفهوم المعاصر.

٣. الأسس والمبادئ والضوابط التي تقوم عليها التنمية الشاملة المستدامة في المنهج الإسلامي، والمتعلقة باستخدام الموارد المتاحة وعملية توزيع الثروات والدخول بين أفراد الجيل الواحد والأجيال المتعاقبة وكذا الضوابط المفروضة على الأنشطة الاقتصادية، والتي إن تم الالتزام بها من قبل الأفراد والمؤسسات عند ممارسة مختلف أنشطتهم وعند رسم وتطبيق مختلف السياسات، ستضمن تحقيق الاستدامة البيئية والتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

٤. يعتمد المنهج التنموي الإسلامي في تحقيقه للتنمية الشاملة المستدامة، على منظومة من المؤسسات المتكاملة الأدوار والوظائف. جزء كبير من هذه المنظومة يبرز خصوصية المنهج الإسلامي، وتتمثل هذه المؤسسات في:

– الدولة والتي تعتبر قائدة العمل التنموي، حيث تتمثل أهم وظائفها في الوظيفة الشرعية أو الدينية، الوظيفة التشريعية والقانونية، الوظيفة الاجتماعية، الوظيفة الأمنية، الوظيفة البيئية، الوظيفة الرقابية، والوظيفة الاقتصادية، وتعبر هذه الأخيرة عن التدخل الإيجابي للدولة في الحياة الاقتصادية في ظل الاقتصاد الإسلامي، ما جعل أدوارها إشرافية، توجيهية، رقابية وتصحيحية إن استدعى الوضع ذلك. وتمارس الدولة هذه الأدوار والوظائف عن طريق مجموعة من المؤسسات، أبرزها:

١) مؤسسة الحسبة الرقابية ذات الدور المهم في ضمان عدم حياد عملية التنمية الشاملة المستدامة عن مسارها، من خلال عملها الرقابي والإشرافي على مختلف الأنشطة التنموية ومن ثم تصحيح الاختلالات في وقتها ومحاسبة المسؤولين عنها، وكل هذا من شأنه ضمان قيام كل الأطراف المشاركة في جهود التنمية لأدوارهم بكفاءة عالية. كما تكمن خصوصية العمل الرقابي الممارس من قبل هذه المؤسسة في إزالة الازدواجية أو التعددية الرقابية على بعض المجالات وتغطية المجالات التي كانت بعيدة عن الرقابة، وبالتالي ضمان تغطية كل المجالات (كافة السلوكيات والأنشطة المجتمعية فردية كانت أم جماعية، اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية والحفاظ على البيئة الطبيعية).

٢) مؤسسة الزكاة والتي وضحنا في طيّات هذا البحث أدوارها التنموية في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي أدتها ويمكن أن تؤديها لتحقيق أهداف التنمية الشاملة المستدامة في ظل النظام الاقتصادي الإسلامي والقدرة على حل أبرز الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، خاصة في ظل الأوضاع المتخلفة التي تعاني منها الشعوب الإسلامية.

- مؤسسات القطاع الخاص كشريك أساسي في تحقيق التنمية الشاملة المستدامة، من خلال دوره الاقتصادي والاجتماعي، هذا الأخير الذي يعبر عنه في الفكر الإداري والاقتصادي المعاصر بالمسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص، التي بينا أن الاقتصاد الإسلامي سبق الفكر الوضعي في التأصيل والتنظير لمفهومها والتطبيق له، كما أن هذا المفهوم أشمل مما يدعو له الفكر الوضعي المعاصر.
- مؤسسة الأوقاف الإسلامية التي كان لها تاريخيا دور أول ورئيسي في تحقيق أهداف التنمية الشاملة المستدامة، من خلال تغطية الأوقاف الإسلامية كافة المجالات، وكذلك ارتباط الوقف بمفهوم الاستدامة (استدامة الأموال الموقوفة، استدامة المنافع الموقوف لأجلها، استدامة الأجر والثواب).
- المصارف وشركات التأمين الإسلامية كجزء أساسي من هذه المنظومة، والقادرة بفضل التزامها بمبادئ وضوابط الاقتصاد الإسلامي على تقديم الدعم المالي اللازم للعملية التنموية بكفاءة عالية، وبأقل اضطرابات ممكنة،
- المؤسسات التعليمية والبحثية، ويتمثل دورها الأساسي في تزويد التنمية بالكفاءات البشرية المؤهلة اللازمة للعمل التنموي، وإيجاد الحلول للمشاكل التي تعترض تجسيدها في كافة المجالات (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية، ...)، من خلال الجهود البحثية التي تقام على مستواها،

- المؤسسات الإعلامية والتي أصبح لها دور على درجة كبيرة من الأهمية في التأثير على سلوكيات أفراد المجتمع وتوجُّهاتهم، وتوعيتهم بقضايا التنمية وأهمية مشاركتهم ودعمهم لمؤسساتها وسياساتها،
- المؤسسة المسجدية المطلوب منها في ظل الأوضاع الحالية أن تساهم في بناء وتوعية الفرد المسلم وغرس العقيدة السليمة والأخلاق الفاضلة فيه، لضمان مسار صحيح وسليم للتنمية الشاملة المستدامة.

٤. تشكل المنظومة الإجرائية المتعلقة بالأدوات الاقتصادية جزء رئيسي من المنظومة الإجرائية للتنمية الشاملة المستدامة، فهي أدوات لتحقيق تنمية اقتصادية واستدامة بيئية من أجل تنمية اجتماعية. وإن تطبيق هذه الإجراءات ضمن اقتصاد يقوم على المذهبية الاقتصادية الإسلامية، يستدعي توافقها مع مبادئه وأصوله والتزامها بضوابطه، ومن أهم الأدوات والإجراءات الاقتصادية ما تعلق بكل من السياسة النقدية والمالية.

وفي ظل الواقع المتخلف الذي يتخبط فيه العالم الإسلامي، وبناءا على النتائج السابقة، ارتأينا تقديم الاقتراحات التالية:

- ضرورة تطبيق الأسس والمبادئ والضوابط الإسلامية التي تحكم النشاط الإنساني وخاصة النشاط الاقتصادي لضمان تحقيق التنمية الشاملة المستدامة، وذلك عن طريق:

١. تكثيف الجهود التوعوية من قبل المختصين والباحثين في مجال الاقتصاد الإسلامي بأهمية هذه الأسس وخطورة عدم الالتزام بها -لأنهم الأدرى والأعرف-، ولا يقتصر الأمر على البحوث والمؤتمرات والندوات والمجلات العلمية المتخصصة رغم ضرورتها، لكن الحاجة ملحّة للتوجه بكثافة نحو الإعلام المرئي والمسموع والمكتوب والحديث لتوعية وحشد أفراد الأمة قبل أصحاب القرار، لأنه حسب رأينا الوعي الجماهيري يصير مع مرور الوقت مطلب عام يحتم على أصحاب القرار في دولنا الإسلامية الاستجابة له.

٢. ضرورة أخذ هذه الأسس والضوابط بعين الاعتبار عن صياغة القوانين والتشريعات - ومع وجود وعي بضروريتها تنقص احتمالات التهرب من الالتزام بها، وأخذها بعين الاعتبار عند صياغة مختلف السياسات.

- تجميع العمل الرقابي تحت إدارة مؤسسة واحدة، هي مؤسسة الحسبة كخطوة أولى نحو عمل رقابي فعال وكفء.
- دمج مؤسسات الزكاة القائمة اليوم في معظم الدول الإسلامية ضمن المنظومة المؤسسية للدولة كمؤسسة ذات استقلالية تامة، مما يضفي عليها طابع الرسمية ويزيل عنها صفة التطوعية، ولهذا الأمر أهمية في تفعيل أدوارها وأدائها لوظائفها المالية والنقدية والاستثمارية والاجتماعية والسياسية بكفاءة عالية، وبالتالي ضمان مشاركتها الايجابية في إحداث تنمية شاملة مستدامة في هذه الدول.
- إعطاء الأولوية للقطاع الخاص في إطار من الحرية الاقتصادية المنضبطة، وتشجيعه وتهيئة الظروف المادية والتشريعية له ليضطلع بدوره كشريك حقيقي للدولة ولقطاعها العام.
- إعطاء الفرصة للقطاع الثالث بصفة عامة، ومؤسسة الأوقاف الإسلامية بصفة خاصة، كمؤسسة تمثل المجتمع المدني وليست تابعة للدولة، وهذا من خلال تهيئة الظروف القانونية لها بالدرجة الأولى.
- التوجه نحو قطاع مصرفي ومالي يتكون أساسا من البنوك وشركات التأمين الإسلامية، أو على الأقل وكخطوة أولى مراعاة خصوصياتها وطبيعة عملها من قبل الهيئات المشرفة،
- العمل بأدوات السياسة النقدية والمالية المقترحة في إطار النظام الاقتصاد الإسلامي، كمطلب ضروري للخروج من الأزمات والاختلالات التي يعاني منها القطاع المالي والاقتصاد ككل في الدول الإسلامية،
- تكثيف الجهود البحثية المتعلقة بالتنمية الشاملة المستدامة في الاقتصاد الإسلامي.